كتاب دوري رقم ( ٢٧ ) لسنة ٢٠٠٨
بشأن اعتماد إجراءات التوقف النهائي التي تقوم بها إحدى وحدات
مصلحة الضرائب المصرية في مواجهة جميع الوحدات التابعة للمصلحة

---

تلاحظ من خلال متابعتنا للعمل بمصلحة الضرائب المصرية " ضريبة دخل، ضريبة مبيعات " أن الممول الخاضع لكلا الضريبتين عندما يتوقف نهائياً عن النشاط ، ويتقدم بإخطار التوقف إلى إدارة ضريبية الدخل وفقاً للقانون ويتم محاسبته ضريبياً حتى تاريخ التوقف وحفظ ملفه الضريبي، ثم يتقدم إلى إدارة ضريبة المبيعات بمستندات التوقف لمحاسبته حتى تاريخ التوقف المعتمد من إدارة ضريبة الدخل، تبين أن إدارة ضريبة المبيعات لا تعتمد تاريخ التوقف الثابت بالمستندات المعتمدة من إدارة ضريبة الدخل وتطالب الممول بالاستمرار في تقديم الإقرارات الضريبية حتى يتم التحقق على الواقع من تاريخ توقف النشاط من خلال الإجراءات التي تقوم هي بها .

الأمر الذي يحمل الممول أعباء إضافية لا مبرر لها ، ويؤخر تحديد مركزه الضريبي بلا داعي ، فضلاً عما يؤدي إليه ذلك من إساءة العلاقة بين الممولين والمصلحة .

ولتبسيط الإجراءات والحد من تكراراها في مثل هذه الحالات ولسرعة تحديد الموقف الضريبي للممول في حالات التوقف النهائي عن النشاط واستناداً إلى أن تحديد تاريخ التوقف النهائي عن النشاط للممول أو المسجل من إحدى وحدات مصلحة الضرائب المصرية يسري حكماً في مواجهة جميع الوحدات التابعة لها ، لذلك تنبه المصلحة إلى ضرورة الالتزام بما يلي :

١- تلتزم أي وحدة ( دخل – مبيعات ) في حالة قيام الممول أو المسجل بإخطارها بالتوقف واعتماده أن تقوم بإخطار الوحدة المقابلة الأخرى لاتخاذ اللازم نحو محاسبة الممول واعتماد تاريخ التوقف السابق اعتماده .

٢- على الوحدة المختصة في ضريبة المبيعات اعتماد تاريخ التوقف النهائي الثابت بالمستندات المقدمة المعتمدة من المأمورية المختصة بضرائب الدخل دون تكرار إجراءات تحديد هذا التاريخ مرة أخرى ، وعليها اتخاذ إجراءات إلغاء التسجيل وعدم المطالبة بالإقرارات السلبية عن الفترات التالية لتاريخ التوقف النهائي الثابت بالمستندات المعتمدة من مأمورية الضريبة على الدخل .

٣- تلتزم الوحدة المختصة في ضريبة المبيعات بإجراء فحص المسجل عن الفترة السابقة وحتى تاريخ التوقف .

٤- وفي المقابل ولتحقيق الأهداف ذاتها على مأموريات ضرائب الدخل اعتماد تاريخ التوقف النهائي الثابت بالمستندات المعتمدة من إدارة ضريبة المبيعات واتخاذ إجراءات المحاسبة الضريبية استناداً لهذا التاريخ دون تكرار أية إجراءات أخرى لتحديد هذا التاريخ مرة أخرى .

على كافة الوحدات التابعة لمصلحة الضرائب المصرية الالتزام بما ورد بهذا الكتاب الدوري بكل دقة، وعلى الإدارة المركزية للتوجيه والرقابة بالمصلحة متابعة التنفيذ .

تحريراً في : ٢٢ / ١٠ / ٢٠٠٨